

كلام في السياسة

لندن 4 شباط: تاريخ قد يحفظه تاريخنا

جان عزيز

«بعيدة الأمد». وعلى هذا الصعيد، لا يخفي المنظمون حقيقة تطلعاتهم. أن يتم احتواء نحو أربعة ملايين و390 ألف نازح سوري خارج سوريا، على صعيد العمل والتعليم، كمجالين أساسيين للانتقال بأزمة نزوحهم من صفة الطارئ إلى وضع المزمّن. هنا صلب الموضوع وجوه المسعى المطروح. كيف يلقي الغرب عن كاهله وضميره هذين العبيّن. عبء النزوح صوبه أولاً. وعبء الظروف غير الإنسانية للنازحين في جوار سوريا. لا شيء أكثر. ولا حرف إضافياً. باستثناء عبارة اعتراضية عابرة في طي الورقة الرسمية، عن أن «جهودنا يجب أن تبقى في ذهنها هدف عودة محتلمة للاجئين إلى سوريا!» وإزاحة هذا العبء متبلورة بوضوح في فلسفة النص وكل المشروع: أن يؤمن الغرب ما يتوافر من أموال، لإبقاء اللاجئين بعيداً عنه، وإبقائهم في أوضاع مقبولة بالحد الأدنى، وقابلة للتطور طبيعياً ودمجاً على المدى الأبعد. ولتحقيق هذا الهدف تم تجنيد كل البروباغندا الغربية. أكثر من سبعين هيئةً دولية أو غير دولية مدعوة. وبينها أسماء براقية، من البنك الدولي إلى المفوضية الأممية، وصولاً إلى لائحة طويلة من قطاع خاص وجمعيات غير حكومية شهيرة الاختصاص والمنفعة ذات الصلة.

كل ذلك، بعيداً عن أي إشارة حول الحل في سوريا، مع أن جنيف 3 يفترض أن ينطلق غداً. ومع أن التطورات الميدانية متحركة جداً في مختلف مناطق الصراع السورية، من الشمال إلى الجنوب مروراً بالوسط وشرقها. ما يعني عملياً في المفهوم الغربي، أن مسار التفاوض السوري سيرتاق بشكل متزامن مع مسار معالجة أزمة النازحين السوريين. وأن المسارين سيكونان مزمّنين، لأعوام طويلة جداً، بحيث يضافان إلى مسار المعارك العسكرية المتحوّلة هي نفسها، إلى مسار تمّاد منذ خمسة أعوام، ولخمس سنوات أخرى ممكنة أو حتى مطلوبة. فحتى يحل العقل الغربي مشكلته مع الإسلام السياسي، وحتى تحل إسرائيل قضيتها مع كونها كياناً غاصباً، وحتى يحل الإسلام نفسه مشكلته مع موضوعات العصر من الديمقراطية إلى الحداثة، ستقوم في جوارنا ظاهرة فريدة من نوعها: حرب ومفاوضات ونازحون في الوقت نفسه، الحرب لاستنزاف أعداء الغرب، والمفاوضات لاستشرف التركيبة الإقليمية التي تناسبه، والنازحون للضغط على آليات الحرب والتفاوض، بما يخدم أهداف الغرب من الاثنين. ولن يتمنع عن الالتحاق أو يتعنّت، ستكون العقوبات الأميركية جاهزة للإقناع مالياً ومصرفياً وسياسياً وحتى رئاسياً.

مؤتمر لندن، قد يكون على تاريخنا أن يحفظ اسمه وتاريخه، للتاريخ...

في الورقة الرسمية للمؤتمر المقرر عقده في لندن في 4 شباط المقبل، تحت عنوان «دعم سوريا والمنطقة»، ثمة ثلاثة أهداف محددة بوضوح، أبيض على أسود: الهدف الأول، زيادة المبالغ المالية الممنوحة من الدول والهيئات المشاركة لصالح دعم برامج عدة مرتبطة بأزمة النازحين السوريين. الهدف الثالث، إبقاء الضغط على أطراف الصراع، لحماية المدنيين المتأثرين بالنزاع والتأكد من كون المجتمع الدولي مستعداً لدعم الجهد من أجل استقرار منسق، «حين تسمح الظروف». أما الهدف الثاني، وسط الورقة وعقد قبّتها والأهم طبعاً، فهو «التوجه نحو الحاجات البعيدة الأمد للذين تأثروا بالأزمة السورية، وذلك عبر خلق فرص اقتصادية وتربوية وفرص عمل. على أن يشمل ذلك طبعاً السوريين الذين لا يزالون في سوريا، والذين نزحوا إلى بلدان مجاورة، كما المجتمعات التي تستضيفهم». كل الوضع اللبناني الراهن، أو كل وضع لبنان في المستقبل، قد يكون محسوراً في أحرف مخفية خلف تلك الكلمات المكتوبة ضمن أسطر الهدف الثاني. إنه مؤتمر دولي، إنذار، برعاية ألمانيا، الكويت، النرويج، بريطانيا والأمم المتحدة، للبحث في الأزمة السورية، على صعد «بعيدة الأمد». علماً أن بين أسماء تلك الدول ما لا يطمئن. من التاريخ حتى الحاضر. من سايكس بيكو إلى أوسلو وما بينهما من قنوات تفاوض سري على ملفات أسقطت دولاً وشطبت شعوباً وأزالت جماعات. هكذا تبدو الإشكالية الأكثر خطورة، ما يكمن خلف المشكلة المالية المطلوب حلها لمعالجة أزمة النازحين. يقول المؤتمرون إن حاجات مقارنة أزمة النزوح للعام الماضي كانت سبعة مليارات و400 ألف دولار. لم يتأمن منها إلا 3,86 مليار، أي 53 في المئة فقط من المبالغ المطلوبة. ويقدر المنظمون حجم الحاجات للعام الحالي بنحو 8,96 مليار دولار. رقم سيكون عرضة للطحن من جهتين. من جهة الطلب، المقدر أن يكون أضعاف المطروح. وللمناسبة يحكى عن أن الأردن وحده تقدم بورقة يطالب بموجبها بنحو عشرة مليارات دولار كمنح لمواجهة أزمة النازحين على أرضه... كما من ناحية المانحين، في ظل ركود اقتصادي عالمي وإنهيار في صناديق الأنظمة النفطية، مقابل استمرار مسارب الهدر والصرف من الحروب الإقليمية إلى الحروب العائلية.

هكذا يبدو شبه مؤكد أن تنتهي موازنة مقارنة النزوح للعام 2016 إلى عجز أكبر من عجز السنة الماضية. لكن المشكلة الأساسية تظهر في جانب آخر. في أن الجهد المبذول دولياً هو من أجل تحويل أزمة النازحين الطارئة إلى أزمة مستدامة. إلى مسألة

المنتهمين إلى كل من الطائفتين الكاثوليكية والأرثوذكسية، واسم الضابط الذي يقترحه حزب الله وحركة أمل لشغل المركز المخصص للضباط المنتهمين إلى الطائفة الشيعية. وسيتيح هذا الأمر إعادة عقد جلسات مجلس الوزراء بصورة عادية، من دون مقاطعة وزراء التيار الوطني الحر وحزب الله، لكونه يلبي مطالب عون. وفيما كانت مصادر عسكرية تجزم أمس بأن الاتفاق لن يُبصر النور، أكدت مصادر وزارية أن القوى الممثلة في طاولة الحوار اليوم. وبالنسبة إلى كتلة رئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان، لفتت المصادر إلى أن هذه الكتلة لا تُعدّ «مكوّناً رئيسياً» من مكونات مجلس الوزراء التي لو اعترض اثنان رئيسيان منها على أي قرار، فإنه لن يمر، بحسب الآلية التي اتفق عليها منذ بداية الشغور الرئاسي. وقالت المصادر في الوقت عينه إن سليمان سبق أن أبلغ الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط عبر معاوني كل منهما، بأنه لا يمانع تسوية التعيينات. وقالت مصادر وزارية من فريق 8 آذار إنها لا تستبعد أن يكون سليمان يريد التلطي خلف موقف وزراء حزب الكتائب المعارض لهذه التسوية. وفي حال إقرار هذا البند وفق اتفاق أمس، فإن الضباط الذين سيُعينون هم العمدة جورج شريم وسمير الحاج ومحسن فنش. ومن خارج جدول الأعمال أيضاً، علمت «الأخبار» أن وزير الخارجية جبران باسيل سيثير مسألة ناي لبنان بنفسه عن النزاع بين السعودية وإيران، والذي ترجمته وزارة الخارجية في آخر ثلاثة اجتماعات في مصر والسعودية والبحرين (وزراء الخارجية العرب، ووزراء المؤتمر الإسلامي، ووزراء الملتي العربي - الهندي). وسيطلب باسيل من مجلس الوزراء إعلان موقف واضح في هذا الصدد، وخاصة أنه سبق للحكومة أن التزمت الناي بلبنان عن صراعات المنطقة، «وإذا قرر مجلس الوزراء التخلي عن هذه السياسة، فليعلن ذلك وليتحمل مسؤولياته لتلتزم وزارة الخارجية ما يقرره مجلس الوزراء مجتمعاً».

عرسال التي تؤكد الأجهزة الأمنية المختلفة استحالة تنظيم انتخابات في داخلها، نتيجة واقعه الأمني الذي يفرضه الاحتلال الإرهابي العلني لجزء كبير من جرودها، والاحتلال المقنع لجزء من أحيائها المأهولة.

أمام هذا الواقع، تشير المصادر إلى أن التيار الأزرق يفضل تأجيل الانتخابات، والتמיד للمجالس البلدية لمدة سنتين على الأقل. وكما جرى قبل التمديد للمجلس النيابي عام 2013، عندما كانت الأحزاب والسياسات السياسية مجمعة في العن على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها، ثم نكثت بعهودها عندما اقترب موعد الاستحقاق، يتكرر السيناريو اليوم. ولن تكون القوى السياسية المؤيدة لفظياً لإجراء الانتخابات البلدية مرحلة باتخاذ قرار التمديد مستقبلاً. وفي أداء يُشبه الدور الذي لعبه النائب نقولا فتوش في عملية التمديد للمجلس النيابي، قالت مصادر سياسية متنية لـ«الأخبار» إن النائب ميشال المر بات «يبشّر» أمام زواره بأن الانتخابات البلدية ستؤجل، وأن الذريعة القانونية لذلك ستكون عدم تأمين الاعتمادات المالية اللازمة لإجراء الانتخابات.

على صعيد آخر، ينعقد مجلس الوزراء اليوم، وعلى جدول أعماله مئات البنود. لكن أبرزها بند واحد، هو طلب وزير العدل أشرف ريفي إحالة قضية الوزير السابق ميشال سماحة على المجلس العدلي. ورجّحت مصادر وزارية أن يثير هذا الأمر نقاشاً حاداً، لكن من دون أن يتمكن ريفي وفريقه السياسي من تمرير هذا الطلب، بسبب «مخالفته للقانون الذي لا يجيز محاكمة أي متهم مرتين على الجرم ذاته». ومن خارج جدول الأعمال، سيقترح وزير الدفاع سمير مقلّ تعيين ثلاثة ضباط في المجلس العسكري للجيش. وبحسب مصادر وزارية، فإن الاتفاق في جلسة طاولة الحوار الوطني في عين التينة أمس نص على أن يقمّ مقلّ أسماء 3 مرشحين لكل مركز شاغر، على أن تتضمن أسماء الضباط الذين يقترحهما العماد ميشال عون للمركزين المخصصين للضباط

تقرير

«داعش» يسيطر على معابر جرد عرسال والقلمون

(هيثم الموسوي)



مسلي «النصرة»، وجرح أكثر من عشرة جرحى، وتمكن مسلحو «الجبهة» من أسر ثلاثة من مسلحي «داعش».

واستهدفت مرابض مدفعية الجيش اللبناني في البقاع الشمالي تحركات المسلحين في جرد عرسال ورأس بعلبك، ورفع الجيش درجة الاستنفار فيه كل مواقعه المتقدمة وسط إجراءات احترازية لمنع أية عمليات تسلل أو هجوم عليها. وفي السياق نفسه، هاجم ثلاثة مسلحين منزل ع. عز الدين في محلة وادي الحصن، وأقدموا على إطلاق النار على زوجته. عز الدين التي حاولت الدفاع عن زوجها، فاصيبت في رأسها ونقلت إلى أحد المستشفيات في حال حرجة، وما لبثت أن فارقت الحياة.

القاسي سوى محاولة تمدد بعضهم في مناطق البعض الآخر، في محاولة لتحسين أوضاعهم». وأوضحت أن مسلحي «النصرة» هاجموا أمس مواقع مسلحي «داعش» في جرد الجراجير وعرسال، وسيطروا عليها بعد معارك عنيفة استعملت فيها الأسلحة الثقيلة والمتوسطة وسقط خلالها قتلى وجرحى من الطرفين. إلا أن مسلحي «داعش» استعادوا السيطرة على هذه المواقع بعدما شنوا هجوماً واسعاً على مواقع وجواجز «النصرة» في الجراجير وقلعة الحصن ومدينة الملاهي وسهل العجرم، حيث دارت اشتباكات عنيفة وصل صداها إلى مدينة عرسال. وفي مدينة الملاهي، المنطقة الأقرب إلى البلدة، وقعت اشتباكات بين التنظيمين قتل فيها ستة من

واحد في وادي الخيل. وكانت اشتباكات عنيفة دارت أمس بين مسلحي التنظيمين الإرهابيين في جرد البلدة اللبنانية وجرود الجراجير السورية. فبعد تبذد محاولات التسلّل من الجرد في اتجاه بلدة عرسال أمام جاهزية مواقع الجيش اللبناني المنتشرة على طول الخط الذي يبدأ من وادي الرعيان مروراً بوادي الحصن وعقبة الجرد ووادي حميد والمصيصة وصولاً حتى رأس بعلبك فالقاع، لم يبق أمام مسلحي الطرفين في الجرد سوى الصراع على مناطق نفوذ كل منهما. مصادر مطلعة قالت لـ«الأخبار» إن الاشتباكات تأتي «بعد الحصار والتصييق من الجيش والمقاومة على مواقع انتشار المسلحين، ولم يعد أمام هؤلاء لمواجهة الحصار والمناخ

رامح حمية

انتقلت «حرب التصفيات» بين «جبهة النصر» - فرع القاعدة في بلاد الشام» وتنظيم «داعش» إلى جرد عرسال. بعد يوم طويل من الاشتباكات مع «جبهة النصر» - فرع القاعدة في بلاد الشام» أمس، في جرد عرسال اللبنانية وجرود الجراجير السورية، سيطر عناصر «داعش» على غالبية المعابر في المنطقة، ومنها معبر وادي العجرم الذي انتزعه «النصرة» من «داعش» سابقاً، ويرتبط بظهر الهوة في الجرد الأوسط لعرسال. كما يسيطر التنظيم على معابر الزمراني ومرطبيه وميرا وحتى معابر الجراجير وقارة السورية، وصولاً إلى الرحيبة السورية. فيما لم يبق تحت سيطرة «النصرة» سوى معبر